

مجلة المعجمية - تونس

ع 23

2007

كتاب المقاييس لابن فارس مصدراً للتعريف في المعجم العربي التاريخي

الحبيب النصاروي

1 - المقدمة :

إنّ النظر في مسألة الجُمع في المعجم العربي بركنَيْه المصادر والمستويات اللغوية يطلّعوننا على أن العمل المعجمي العربيّ كان في الأساس تبييناً للفصاحة ومقاييسها . فإن حرص المشتغلين بالعربية يؤدي إلى بلورة كيان لغوي مستقرّ لا يتغير إلا بمقدار ما يسعف حاجة المتكلمين ولا يتعارض مع الأصل الفصيح .

هكذا كان "كتاب العين" للخليل بن أحمد ، أوّل معجم عربي متكامل ، فقد قامت لغة البدو الأقحاح فيه حدّاً منيعاً صارماً ؛ وهكذا كانت المعاجم اللاحقة لـ "كتاب العين" أيضاً . فقد كانت ملتزمة بتثبيت الحدود الاحتجاجية ، تأخذ مادتها مما وثّقه الرواة وتحمّل المولّدات الجديدة ولا تهم بالتأريخ لمراحل تطور الاستعمال . وما تواخذ عليه هذه المعاجم أنّها لم تتابع العمل الاستقرائيّ الهامّ الذي كان مصدراً للجمع في "كتاب العين" ، وذلك بسبب اعتماد اللاحق منها على السّابق خضوعاً للحدّ المعياريّ في عملها . فلم تسجّل الجديد ولم تربط الاستحداث اللغويّ بمراحله الزمنية .

لكن ما شهدته القرن الرابع الهجري من نمو كبير في حركة التأليف المعجمي (1) أظهر وعياً لدى المعجميين بوجوب الفصل بين عصرين من تاريخ العربية : عصر الاحتجاج وعصر ما بعد الاحتجاج ، رغم أن التطور اللغوي الحادث بعد عصر الاحتجاج كان يعد أمراً مناقضاً للسلامة اللغوية التي أُنبت عليها مجمل التصنيف المعجمي العربي .

وقد كان الوعي بالتطور بارزاً بالخصوص في طريقة تخريج التحدید في تضايف التعريفات المتنوعة ، واعتماد مقاييس لتصنيف الألفاظ إلى فصيح ومولد وأعجمي وعمامي وضعيف ومهجور ... ذلك أن استعراض أي نص معجمي يطلعنا على أن كثيراً من الألفاظ قد تغيرت دلالاتها مع مرور الزمن ، بل إن بعضها لم يعد مستعملاً أصلاً . وقد يضطر المعجمي إلى سرد قائمة طويلة أحياناً للدلالات تحكي مراحل ثقافية واجتماعية لبيئة المتكلمين .

فالحقيقة إذن أن المعاجم العربية لم تستطع - في سبيل الوفاء للفصاحة - أن تمل تماماً حقيقة التطور ، بل عكست الوعي به بطرق مختلفة . فتراكم الدلالات في المعجم يزودنا بتصور ما لحركة التطور وقوانينه في المعجم العربي ، وهو ما يساعد في نظرنا على وضع تصور للمعجم التاريخي العربي ، إذا ما أحسننا إعادة القراءة والتنظيم وبناء التصور من جديد .

وهكذا يبدو البحث في التطور الدلالي في المعجم العربي ممكناً ، والتحويلات التي تظهر في مستوى الشكل (الدال) والمحتوى (المدلول) تبرز في مستوى الشروح ، رغم أن المعجم العربي لا يوفيهما حقهما في التسلسل والتأريخ ، وهما شرطان أساسيان لاستكمال الوظيفة الدلالية في حيز الاستعمال .

فالمعجم تقدم عادة - في تعريفها - مجموعة تطول أو تقصر من الدلالات السياقية والاصطلاحية دون تمييز ، وهنا نلاحظ كثرة الدلالات ، وعدم تبويبها تاريخياً أو في مستوى التفريق بين الحقيقة والمجاز .

(1) من أهم معاجم هذا القرن : جمهرة اللغة لابن دريد (ت . 321 هـ) ، والبارع لأبي علي القالي (ت . 356 هـ) ، وتهذيب اللغة للأزهري (ت . 370 هـ) ، وتاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (ت . 393 هـ) ، ثم المجمل والمقاييس لابن فارس (ت . 395 هـ) .

لذا يبدو أن تتبَع هذه المؤلفات يمكن الباحث من الحصول على قدر مهم من الإشارات والدلائل تساعد على بلورة تصور واضح لقضية التطور ومظاهرها .

لهذه الأسباب رأينا أننا بحاجة إلى قراءة مفصلة لمناهج هذه المعاجم في تعريف المواد تفصيلاً في كل أصل من الأصول المعجمية . إذ يبدو أن ثمة دلائل يمكن أن نطلعنا على الوجوه التي كانت تسلكها دلالات الألفاظ - من خلال التعريف - وتفرع هذه الدلالات بعضها عن بعض بالاعتماد على الحقيقة والمجاز خاصة .

ونحن نزعم أن كتاب المقاييس لابن فارس يعد نموذجاً لهذا العمل . ولعله أقرب نص معجمي لمنهج المعجم التاريخي . فقد أقامه صاحبه على أسس مبتكرة في مستوى الشكل ، رغم أنه يعالج المادة اللغوية التي جمعها السابقون له . فقد وفق إلى الابتكار في ما يتيح له الاجتهاد في المنهج . ونحن نعرف أن هذا الكتاب ألفه في أحراب حياته التي تنتهي في سنة 395 هـ ، أي في أواخر هذا القرن الذي قلنا عنه إنه قرن مميز في التأليف المعجمي ، أصبح فيه اللغويون يبحثون عن الطرافة في الشكل لعجزهم عن تغيير المادة .

2 - نظرية ابن فارس الدلالية :

تتمحور نظرية ابن فارس في "المقاييس" حول فكرتين أساسيتين هما :

1- المقاييس : لمعالجة الأبنية الثنائية المضاعفة والثلاثية قصد تحليل بنيتها الدلالية ؛

2- النحت : لمعالجة الأبنية الرباعية والخماسية لتحليل بنيتها الصرفية والدلالية .

أما منهجه فقام على :

(1) - الانطلاق من نظرية المقاييس وبناء تصوره للدلالة على ثنائية :

أ - الأصل ؛

ب - الفرع .

(2) - الاهتمام بالبناء الصرفي في علاقته بالمحتوى الدلالي ؛

(3) - تأصيل المعنى : المزج بين الدلالة العامة : دلالة الجذر ، دلالة الأصوات ..

والاستعمال ؛

(4) - توثيق الاستعمال : بنسبته إلى أقدم مصدر فصيح ؛

- (5) - تفرّيع المعنى : النسبة إلى نصوص متأخرة ، أو إلى الاستعمال العام ؛
- (6) - التمييز بين الحقيقة والمجاز وبين الاستعمال العادي والاستعمال المخصوص ؛
- (7) - محاولة تفسير عوامل التفرّيع الدلالي (لغويا ، اجتماعيا ، جغرافيا) ؛
- (8) - تحرّي شواهد التّقلّ الدلالي بين المجالات الاستعمالية : شعر ، قرآن أمثال ، نصوص ، استعمال عاديّ .. (ذكر أوّل من استعمله ، ذكر من أورده من اللغويين ، ذكر تحوّلته إلى استعمال عامّ) ؛

فكيف انعكس هذا التّصور المنهجيّ في مستوى النّصّ المعجميّ ؟

كان ابن فارس من المعنيين بمسألة الابتكار ، فسعى إلى أن يكشف الستار عن الدلالة الأصليّة المشتركة في جميع صيغ المادّة وسمى هذه الدلالة أصولا ومقاييس قائلا : "إنّ لغة العرب مقاييسٌ صحيحةٌ وأصولا تتفرّع عنها فروعٌ .." (2) وإنّ كُنّا لا نعرف على وجه الدقّة وجهة اختياره للدلالة الأصليّة ، وما هي مبرراته العلميّة في أن يختار لمادة ما أصلا دلاليا ما . ونحن نعرف أنّ من اللغويين العرب من قال قبله بالصّلّة الطبيعيّة بين اللفظ ومدلوله ، فعندما تعجز قواعدهم عن تفسير معاني المفردات يلجؤون إلى البحث في دلالات الأصوات المجردة وتأويل معانيها .. ولسيويه في القرن الثّاني الهجريّ (3) وابن جنيّ في القرن الرابع الهجريّ إشارات (4) قد تبلّغ حدّ النظرية عند ابن جنيّ خاصة . وقد ربط ابن جنيّ التحليل الدلالي (معاني الأصوات ، الاشتقاق الكبير) : [علم ، عمل ، مَلَع ، مَعَل ، لَمَع ، لَعَم] .. ، والاشتقاق الأكبر : [هَزْ = أَزْ ، وَعَسَفَ = أَسَفَ] .. بالتحليل الصرفي القائم على التعليل الدلالي للنظام الصيغي العربي كصيغ : [فَعَال ، فَعَالَة ، فَعْلَان ..] .

لكن من اللّغويين من رأى أن الدلالة الأصليّة تجاوز العصر الجاهليّ وأنّه لا مناصّ من البحث في التّأصيل السامي للعربية أوّلا . وربّما كانت بوادر هذا الوعي عند الرّمحشريّ في "أساس البلاغة" ، ثمّ في العصر الحديث مع جرجي زيدان في كتابه "الفلسفة اللغوية

(2) ابن فارس : معجم مقاييس اللغة ، 3/1 .

(3) انظر سيويه : الكتاب ، 28 - 12/4 .

(4) ابن جنيّ : الخصائص ، 133/2 - 139 ، 145/2 - 168 ؛ وينظر أيضا إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ، ص ص 62 - 68 .

والألفاظ العربية". لكن تلك قضية أخرى لأننا مع ابن فارس سنبقى داخل حدود العربية المعلومة كما وصلتنا في العصر الجاهليّ .

والمقصود بالمقاييس عند ابن فارس : ما يُعرف بالاشتقاق الكبير الذي يُرجع مفردات كل مادة إلى معنى أو معانٍ تشترك فيها هذه المفردات . ويفسّر هذا المصطلح قوله أيضا في الصاحبي : "أجمع أهل اللغة إلا مَنْ شذّ منهم أنّ للغة العرب قياساً وأنّ العرب تشتقّ بعض الكلام من بعض وأنّ اسم الجنّ مشتقّ من الاجتنان .." (5) ، والطّريف في هذا أنّه لا يقتصر على تحديد الدلالة الأصليّة وما يتفرّع عنها من استعمالات بل إنّه يكرس الاشتقاق باعتباره مقدرةً كامنة في العربية يمكن للمتكلّمين استخدامها في الحالات الاشتقاقية المختلفة . فالاشتقاق إذن أداة تطورية دائمة للعربية ، وهذه الأداة تقتضي متّاً أن نحسن فهم حركتها في العربية لأنّ لها دوراً في ظهور تلك الطبقات من الدلالات المتعددة التي لا تنفصل ولا تحجب الواحدة منها غيرها عن الأصل الأول . ولشيت هذا الرأى والبرهنة عليه ألف ابن فارس المقاييس وقسم مواد اللغة فيه إلى كتب تبدأ بكتاب الهمزة وتنتهي بكتاب الياء ، ثمّ قسم كلّ كتابٍ إلى ثلاثة أبواب : أ - الثنائي المضاعف والمطابق ، ب - الثلاثي الأصول من المواد ، ج - ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف أصلية :-

ومع أنّ ابن فارس قد حدّد فهم أسرار اللغة وتطلّع إلى إدراك كنه أصولها إدراكاً بلغ حدّاً ردّ جميع مفردات العربية الصحيحة إلى أصول دلالية مشتركة ، فقد ظلّ في جميع ذلك شديد التواضع ، لم يمنعه انفراده بهذا التّأليف (6) من الاعتراف بفضل من سبقه من اللغويين وخاصة الذين اعتمدتهم مصادر أصولاً في جمع مادة معجمه ، فقد عرض لتلك المصادر بقوله : "وبناء الأمر على سائر ما ذكرناه على كتب مشتهرة عالية تحوي أكثر اللغة ، فأعلاها وأشرفها "كتاب العين" .. ومنها كتابا أبي عبيد في "غريب الحديث" ، و"مصنف الغريب" .. ، ومنها "كتاب المنطق" .. لابن السكّيت ، ومنها كتاب أبي بكر

(5) الصاحبي ، ص 57 .

(6) جاء في مقدمته للمقاييس (3/1) : "إنّ للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولاً تنفرع منها فروع . وقد ألف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا ، ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس ولا أصل من الأصول . والذي أومأنا إليه باب من العلم جليل وله خطر عظيم" .

بن دريد المسمى بـ "الجمهرة" ... فهذه الكتب الخمسة مُعْتَمَدُنَا في ما استنبطناه من مقاييس اللغة" (7) . ويمكن أن يكون ابن دريد هو من أوحى إليه بتصوير هذا المبحث ، وهو الذي سعى في كتاب "الاشتقاق" إلى أن يردّ أسماء قبائل العرب وما يتصل بها من أفخاذ وبطون وسادات وفرسان وحكام .. إلى أصول لغوية . لكنه كما يقول في مقدمة "الاشتقاق" ، لم يتعدّ ذلك إلى "اشتقاق أسماء صنوف الناميين من نبات الأرض نَحْمِهَا وشجرها وأعشابها ولا إلى الجماد من صخرها ومدّرها وحزنها وسهلها ، لأننا إذا رمنا ذلك احتجنا إلى اشتقاق الأصول التي تُشتقُّ منها ، وهذا ما لا غاية له" (8) . فهل كان عمل ابن فارس محاولة للنهوض بما عجز عنه ابن دريد وهو طرد باب الاشتقاق في ما صح من كلام العرب ؟

وقد كان هذا التساؤل من دوافعنا إلى البحث في نماذج من كتاب المقاييس لتحليل نظرية ابن فارس في التعريف القائمة على مبدأي تأصيل الدلالة ثم تفرعها . فما هي أسس هذا الكتاب النظرية والمنهجية ؟ وهل يمكن اتخاذه مصدراً للمعجم التاريخي ؟

إنّ ما يمتاز به ابن فارس على غيره من مؤلفي القواميس القدامى هو ترك التقليد واختيار التحديد (9) الذي اختزله كما قلنا في مقولتيّ التّحت وتأصيل الدلالة في محاولة نادرة لوضع تصور معمق لبنية الدلالة في المعجم العربي انطلاقاً من مقاييس اشتقاقية عدّها الأساس في اتّساع المعجم .

ذلك أننا التزمنا بمقاييس الفصاحة وأغلقتنا الرصيد وتحكمتنا في حق المتكلم في الاستخدام اللغوي ، لا نستطيع إنكار التطور بنوعيه الشكلي بظهور المشتقات القياسية الجديدة ، والدلالي باستخدام الدوال في مجالات حادثة ، لتعبر عن مدلولات جديدة . فالمسألة عند الرجل هي في البحث عن تصور معجمي يستوعب لغة العرب ولكن مع فهم آليات ظهور المفردة وأسباب تنوع إشعاعاتها الدلالية .

(7) المقاييس ، 3/1 - 5 .

(8) ابن دريد : مقنمة كتاب الاشتقاق ، ص 3 .

(9) قال فيه محقق المقاييس عبد السلام محمد هارون (المقنمة، 45/1) : "لما نظرت فيه ألفتني أمام مجد لا ينبغي أن يضاع .. فإن كتابنا هذا قد في بابه .. ولا إخال لغة في العالم ظفرت بمثل هذا الضرب من التأليف" .

إنَّ المهمَّ إذن هو أن ابن فارس قد تنبَّه إلى مسألة خطيرة في المعجمية العربية وليس القاموسية فحسب ، تتمثل في وضع تصوّر يضمن الاستيعاب عبر تصوّر منهجي لآليات العربية .

ولا نعني بما ذكرنا أن ابن فارس من دعاة التطور المعجمي بالمفهوم الحديث، ولكنه كان مؤمنا على الأقل بأن العربية تنمو بالقياس الشكلي أو الصرفي الاشتقاقي خاصة (لأنه يضع أمام بعض المواد غير المتطورة قوله : "أصل واحد لا اشتقاق له"⁽¹⁰⁾) ؛ والقياس الدلالي بالجواز والاستعارة وحتى الاستعمالات الخاصة . حتى وإن كان ينكره على نفسه ، فهو القائل : " إن لغة العرب قياسا . وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض ... وليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه . لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها . ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياسا نقيسه الآن نحن" (11) . فالقضية عند ابن فارس إذن ليست في مبدأ التطور اللغوي وإنما في خطورة تطبيقه على العربية لغة القرآن .

كما يمتاز ابن فارس بحرصه على ترتيب الدلالات منطلقا مما اعتبره أصلا ولكنه عندما يتدرج في استعراض الدلالات الفرعية يقرها في الغالب بنص أو ينسبها إلى الاستعمال عامة بقوله : (يقال) . وهو تمييز مهم بين الدلالة المعجمية الأصلية الفصيحة وما آل إليه الاستعمال الذي استخدم القياس والتقول الدلالية وفق الحاجة ووفق القواعد الصرفية والدلالية . لذلك تبدو مجموعة الدلالات الفرعية تناغما بين الصرف الاشتقاقي والاستعمال الدلالي الخاص .

وإذا كنا ربطنا تَمْظَهْرَات الدلالة الجديدة بالقياس الصرفي ، فلا ينبغي لنا أن نهمّل ما يعنينا عناية أكبر في مستوى تأريخ المعجم وهو التركيب . وقد اهتم ابن فارس بربط أغلب الدلالات الجديدة باستعمال يتراوح بين فكرة الاستعمال العام الذي بدا له أنه ليس في حاجة إلى أن ينسب إلى متكلم معين ، وفكرة الاستعمال الخاص التي يتحدد فيها

(10) انظر في المقاييس مادة (أت) مثلا (7/1) . فقد جاء فيها : " قال ابن دريد : أنه يؤثّه إذا غلبه بالكلام أو يكتنه بالحجة . لم يأت في كلام العرب غير هذا . وأحسب الهمزة منقلبة عن عين" .

(11) ابن فارس : الصحابي ، ص 57 .

الاستعمال بنوع مخصوص من المتكلمين ، أو بيئة معينة أو بظرف اجتماعي معين . وعلى هذا يمكن أن نقول إن ابن فارس أسعفنا إلى حد ما بجوانب مفيدة في المعجم التاريخي . فقد أشار في نسبة كبيرة من الدلالات إلى مصدرها دون ذكر تواريخ ، من ذلك المصادر التالية : القرآن ، والحديث ، والشعراء ، والقبائل ، أو جماعات بعينها .. إضافة إلى نصيب كبير يكتفي فيه بالإشارة إلى عبارة "تقول" أو "يقال" وذلك لشدة انتشار الظاهرة في الاستعمال العام .

ويمكن أن نتبين ذلك بوضوح من خلال هذا التمثيل : ففي تعريف (أب) مثلا (12) اعتمد القرآن "دلالة أصلية" ، وهذا طبعاً له أسبابه ، فنحن نعرف أن القرآن جاء بعدد من الكلمات لم تكن العرب تعرفها من قبل . وهو في ذلك لا يعدم تأييد اللغويين ، فاستشهد بما علق به أبو زيد الأنصاري على هذه الكلمة (أب) بقوله : "لم أسمع للأب ذكر إلا في القرآن" . واستناداً إلى ذلك فسرهما الخليل وأبو زيد بالمرعى . وهي الدلالة التي وردت بها حسب ما فهم من التركيب (أي الآية القرآنية) . ثم يذكر قول أبي إسحاق الزجاج : "الأب : جميع الكلا الذي تعلفه المشية . كذا روي عن ابن عباس" . ثم يدعم ابن فارس آراء هؤلاء اللغويين بشاهدين من الشعر أحدهما لشاعر مجهول نقله عن ابن دريد ، والثاني لأبي ذؤاد الإيادي ، لتكريس هذه الدلالة التي عدّها أصلاً أول .

أما الأصل الثاني : فيستند فيه إلى الخليل وابن دريد . وهو : "الأب مصدر أب فلان إلى سيفه : إذا ردّ يده إليه ليستله" . ثم تتوالى الدلالات الفرعية المرتبطة بتطور الاستعمال . لكن دون أن يُشير ابن فارس إلى فكرة التطور ، فإنه يعدّد تنوعها دون تدخل اللهم إلا ذكر الشاهد ، لكننا مجده أحياناً منشغلاً بالبحث عن مبرر لذلك التنوع بتفسيرات دلالية مجازية :

فالأب في قول ابن دريد : النزاع إلى الوطن ،

والأب عند الخليل وابن دريد : التهيؤ للسير ،

(12) المقالييس ، 6/1 - 7 .

وعند الخليل وحده : أبٌ هذا الشيءُ : إذا تميأ واستقامت طريقته ، إِبَابَةٌ وَأَبَابَةٌ .
 (وقد استشهد الخليل في هذه الدلالة بالأعشى) . لكن ابن فارس يضيف إلى ذلك شاهدين
 آخرين : الأوّل شعريٌّ لهشام بن عقبة أخي ذي الرّمة ؛ والثاني نثريٌّ من كلام العرب
 المأثور مستوحى من البيئة الجاهلية ، فالعربُ تعرفُ أنّ الطّبَاءَ لا تَرُدُّ ولا يُعرفُ لها ورْدٌ .
 فقالوا : "إنَّ وَجَدْتُ فلا عِبَابَ وإنَّ عَدِمْتُ فلا أَبَابَ" (لا أَبَابَ : لا استعدادَ ولا طلبَ
 للماء إذا لم تجده) .

والأبُ : القصدُ ، وهنا يستشهد ابن فارس بما يسير من الأقوال عند العرب فيقال :
 "أبَيْتُ أَبَهُ ، وَأَمَمْتُ أُمَّهُ ، وَحَمَمْتُ حَمَّهُ ، وَخَرَدْتُ خَرَدَهُ ، وَصَمَدْتُ صَمَدَهُ : فهي
 جميعاً بمعنى واحد" .

إنَّ قابليَّةَ الموادِّ التي عاجلها لتأصيل والتفريع ويُسر الوصول إلى شواهدا التقلية
 تُعدُّ من العوامل الرئيسية في تحريه الأصول العربية الصحيحة ، إذ لا يمكن أن تُستنبط أصولٌ
 إلا من الموادِّ العربية الصحيحة الكثيرة الصيغ المشتقة ، لذلك لم يبحث في تأصيل أربعة
 أنواع من الموادِّ هي :

(1) الموادِّ المقترضة أو المعرّبة : فقد جاء في مادة "جَص" مثلاً قوله (13) : "الجيم
 والصاد لا يصلح أن يكون كلاماً صحيحاً . فأما الجِصُّ فمعرَّب ، والعرب تسميه القِصَّة .
 وجِصَّصَ الجرؤُ : وذلك فتحه عينيه ، والإجاصُ . وفي كل ذلك نظر" ؛

(2) المقلوبة : ففي مادة "جَحَس" (14) : "الجحاس : قالوا السَّين بدل الشَّين .
 قال ابن دُرَيْد : جُحِسَ جلدُهُ : مثل جُحِشَ إذا كُدِحَ" ، وفي مادة (جمعس) : "أصلٌ واحدٌ
 يدلُّ على خَساسة وحقارة ولؤم" (15) ، وفي (جعش) : "قياس ما قبله" ؛

(3) الدالة على الأصوات : ففي مادة (جَه) قال (16) : "الجيم والهاء ليس أصلاً لأنّه
 صوتٌ" ؛

(13) نفسه ، 415/1 .

(14) نفسه ، 426/1 .

(15) نفسه ، 463/1 .

(16) نفسه ، 422/1 .

(4) المنحوتة : فالمواد التي جاءت على أكثر من ثلاثة أحرف استند في معالجتها إلى نظريته الثانية في هذا الكتاب وهي نظرية التّحت ، يظهر ذلك في قوله : "فمنه ما نُحِتَ من كلمتين صحيحتي المعنى مُطرَدثي القياس . ومنه ما أصله كلمة واحدة وقد ألحق بالرّباعي والخماسي بزيادة تدخله . ومنه ما يوضع كذا وضعا" (17) . ففي مادة (جذّمور) (18) قال : "وذلك من كلمتين : إحداهما الجذّم وهو الأصل ، والأخرى الجذّر وهو الأصل ، وقد مرّ تفسيرهما . وهذه الكلمة من أدلّ الدليل على صحّة مذهبنا في هذا الباب" .

3 - نماذج للتمثيل :

وفي ما يلي نورد هذه اللوحة لتبسيط منهجه في التفريع الدلالي ودرجة اطمئنانه للشواهد النقلية وعلاقة ذلك بالبنية الصرفية ؛ وقد رأينا : أن ندرس أربع مواد بالاعتماد على الدلالة الأصلية والدلالات الفرعية والشواهد . وهذه المواد هي :

أرض (19) : 7 دلالات ، و4 أبنية صرفية .

دين (20) : 12 دلالة ، و8 أبنية صرفية .

أنف (21) : 18 دلالة ، و11 بنية صرفية .

نكن (22) : دلاتان ، وبنيتان صرفيتان .

لوحة التفريع الدلالي

المادة	الدلالة الأصلية	الشاهد	الدلالة الفرعية	الشاهد
1- أرض	ثلاثة أصول : 1- أصل لا ينقسم : - الأرض : الزكّمة ، والمأروض : المزكوم ،	شعر : الهدلي ،	1- أريضة : أرض لينة طيبة 2- أريض : للخير : رجل خليق له ،	شعر : امرؤ القيس الاستعمال

(17) نفسه ، 505/1 .

(18) نفسه ، 506/1 .

(19) نفسه ، 79 / 1 - 81 .

(20) نفسه ، 319 / 2 - 320 .

(21) نفسه ، 146 / 1 - 148 .

(22) نفسه ، 384 / 1 .

الاستعمال	3- تأرّض : النباتُ : إذا أمكن أن يجزّ ،	شعر : ذو الرّمة	2- أصل لا ينقسم : - الأرض : الرّعدة ، 3- أصل يتفرّع : كلّ شيء يسفل ويقابل السّماء :	
الاستعمال	4- أريضٌ : الجدي إذا أمكنه أن يتأرّض النبات،	شعر : طفيل الغنوي	أ- أعلى الفرس : سماؤه، وقوائمه : أرضه،	
الاستعمال	5- الإراضُ : بساط ضخم من وبر أو صوف،	شعر : طفيل الغنوي	ب- الأرض التي نحن عليها،	
شعر: شاعر من بني سعد شعر : مجهول	6- ابن أرض : الرجل الغريب، 7- تأرّضَ : فلان إذا لزم الأرض،	قرآن،		
شعر: مجهول	1- الدين : الطاعة، ودان : انقاد وقوم دين : مطيعون، 2- المدينة : كأنها مفعلة، تقام فيها طاعة ذوي الأمر، 3- المدينة الأمة ، والمدين : العبد = كأنهما أذلّهما العمل، 4- دين القلب : إذا أذلّ، 5- الدين : العادة 6- الدين : الحكم والحساب والجزاء	شعر : مجهول	أصل واحد : جنس من الانقياد والذلّ،	2- دين

شعر : رؤية بن العجاج شعر: أبو ذؤيب الهذلي مثل	7 - دين الرجل : إذا حمل عليه ما يكره 8 - الدِّين : دابته عاملته دينا 9 - دنت وادنت : إذا أخذت بدين، 10- أدنت : أقرضت وأعطيت ديناً، 11- الدِّين: من قياس الباب المطرد لأن فيه كل الذُّل ، والذَّل، 12- الدِّين بالكسر : الحال والأمر المعهود،	مثل شعر : الأعشى		
الاستعمال الاستعمال الاستعمال مثل شعر: الخطبة مثل + شعر	1- استأنفت كذا : رجعت إلى أوّله، 2- اتَّئَفْتُ اتئافاً ومؤْتَفُّ الأمر : كأنه ابتدأوه ، 1- مأئوف : بعير يساق بأنفه ، ويقال أيضا : أنِفٌ، وأنْفٌ ، 2 - أنافِيٌّ : رجل عظيم الأنف، 3- أنفت الرجل : ضربت أنفه	ب - أنْفُ كل ذي أنف،	3- أنف	أصلان : أ- أخذُ الشيء من أوّله، ب - أنْفُ كل ذي أنف،

شعر	4 - أنوفٌ : امرأة طيبة ريح الأنف،			
شعر يعقوب الاستعمال	5 - أنف من كذا : من الأنف كذلك : وهو المتكبر (ورم أنفه) ،			
الاستعمال شعر : امرؤ القيس	6 - بنو أنف الناقة: قوم، 7 - أنفي: أي عزّي ومفخري ،			
	8 - أنف اللحية طرفها، 9 - أنف كل شيء أوله،			
ابن الأعرابي	10 - أنف الجبل أوله وما بدا لك منه ،			
مثل	11 - أنف البرد : أشده ،			
شعر : الأصمعي	12 - أنف الأرض : ما استقبل من الأرض من الجلد والضواحي ،			
	13 - متأف : رجل يسير في أنف النهار،			
	14 - أنف : أول ما يخرج من الخمرة ،			
	15 - أنف : جارية مؤتفة الشباب،			
	16 - أنفت السراج : إذا أحددت طرفه وسوته،			
	17 - أنف : قدّ وسوي			
	18 - مؤتف : سنان			

	محدّد، التأنيّف : في العرقوب : التحديد، ويستحبّ ذلك في الفرس			
4 - تكن	كلمة واحدة : مجتمع الشيء ، تكنّ الطريق : معظمه وواضحه ، التكنّة : السرب والجماعة،			

ونتبين مما تقدّم أنّ من أهداف ابن فارس الرئيسية في المقاييس تأصيل المعاني ، وهي إحدى الوظائف الرئيسية في المعجمية التاريخية الحديثة (23) . ففي اللسانيات الحديثة يحتلّ مفهوم "التأصيل" فرعاً من فروع اللسانيات موضوعه دراسة نشأة الكلمات في مستوى تاريخي وفي مستوى العلاقات بين الصيغ الأصلية والصيغ الفرعية المتولّدة شكلياً أو دلاليّاً عنها . فالتأصيل حينئذ ركن من الأركان التي يقوم عليها المعجم التاريخي، ومنهج يعتمد مبدأ المقارنة بين الصيغ والدلالات للتمييز بين الأصول والفروع، وجهد تاريخي حضاري يستعين بدراسة المجتمع والمؤسسات والعلوم المختلفة ومقارنة الألسن.. كلّ ذلك لمعرفة أصول الكلمات وأنسابها.. وقد انتهى هذا العلم إلى توظيف العوامل الخارجية أي التاريخية ، والعوامل الداخلية أي دراسة الصيغ بتحديد مكانة الكلمة وعلاقتها في النظام اللساني (24) .

وإذن فإنّ التأريخ - في المعجم التاريخي - يقتضي (25) :

(23) ينظر حول دور التأصيل - أو التأثيل كما يصطلح عليه بعض المحدثين - الطيب البكوش : بعض الإشكالات المنهجية الخاصة بالمعجم العربي التاريخي ، في : مجلة المعجمية ، 5-6 (1989 - 1990) ، (ص ص 387 - 407) ، ص ص 390 - 395 ؛ وقد اعتمدنا في هذه الفقرة حول صلة المعجم التاريخي بالتأصيل على البحث المذكور .

(24) المرجع نفسه ، ص 391.

(25) المرجع نفسه ، ص 393 .

- تحديد الدلالة الأولى للكلمة، ولكن بسبب صعوبة هذا المسلك كثيرا ما يقتصر جهد الباحثين على مقارنة دلالية بين الدلالة السابقة والدلالة اللاحقة ؛
- تحديد طبيعة التغير الدلالي . وقد جعلت نظريات التطور اللسانية هذا التغير قائما على تغير علاقات التقابل خاصة ، زمانيا وآنيا : فإنّ التغير الزماني يحدث بين دلالة سابقة ودلالة لاحقة، والتغير الآني يحدث في صلب النظام بسبب وجود عدّة دلالات ؛
- عدم الاكتفاء بتسجيل ظهور دلالة ما، بل ينبغي تسجيل استقرارها إلى جانب دلالة جديدة لاحقة لأهمية الترابط بين الدلالات . فإنّ الدلالة الجديدة كثيرا ما تستمد قيمتها من الدلالة القديمة .

وهكذا فعلية التأصيل إما أن تكون تاريخية تعتمد عناصر خارجية تحلل بمقتضاها قضايا تأصيل الكلمة وتطورها الشكلي والدلالي ؛ وإما أن تكون آنية تعتمد على عناصر النظام نفسها المكونة لبنية اللغة نفسها (26) .

والتحليلان ضروريان لأنهما يتكاملان ، فلا التاريخ وحده قادر على تفسير نشأة كلمة أو تفسير عوامل تطور دلالتها، ولا النظام وحده قادر على ذلك ، ولكن يمكن أن يتحقق ذلك في تلاقيهما . أي إنّ المنهج التاريخي لا ينبغي أن يكون تاريخا محضا بل ملتقى لتأثيرات الزمن في النظام ، أي تكامل الآنية والزمانية على صعيد مبدأ التقابل بين العناصر اللسانية (27) .

واعتبارا لما تقدم يمكن أن نعتبر المقاييس لابن فارس مصدرا مهما من مصادر المعجم التاريخي للغة العربية ، لما قام عليه من تأصيل للمعاني الأصول - أو الحقيقية - والمعاني الفروع ، وهي المجازية . وقد تبين مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذه الأهمية فيه فاعتمده اعتمادا يكاد يكون تاما في تأصيل مداخل المعجم الكبير . من ذلك قوله في تأصيل "أب" : " قال ابن فارس : للهزمة والباء في المضاعف أصلان : أحدهما المرعى ، والآخر : القصد والتنهيؤ " (28) ؛ وقوله في تأصيل "أرض" : " قال ابن فارس : الهزمة والراء والضاد

(26) المرجع نفسه : ص 393 .

(27) المرجع نفسه ، ص 394-395 .

(28) مجمع اللغة العربية بالقاهرة : المعجم الكبير ، القاهرة ، 1970 - 2006 (صدر منه 7 أجزاء) ، 1 / 19 .

ثلاثة أصول ، أصل يتفرّع وتكثر مسائله ، وأصلان لا ينفاسان ، بل كل واحد موضوع حيث وضعته العرب ؛ فأما هذان الأصلان فالأرض الرُّكْمَة والآخر الرّعدة ؛ وأما الأصل الأول فكل شيء يسفل ويقابل السماء" (29) . وإذا كان المعجم الكبير معجماً لغوياً عاماً لم يؤلف ليكون معجماً تاريخياً واحتيج فيه مع ذلك إلى الاعتماد على ابن فارس في مقاييسه ، فإن حاجة مؤلف المعجم التاريخي للغة العربية - والتأصيل مقصد أساسي من مقاصده - إلى الاعتماد عليه تصبح أوكد .

4 - الخاتمة :

تظهر في عمل ابن فارس سيطرة شكل من أشكال التطور، وهو انتقال الدلالة من الحقيقة إلى المجاز في أغلب المواد . فهو يُغلب الدلالة الطبيعية ثم يذكر نُقولها المتأثرة بالظروف الاجتماعية ، دون أن ينكر التعدّد الدلالي ، أو يعتبر ما يطرأ على الاستعمال من تطور بالمجاز لحناً . فعند معالجته لمادة (جَشَّ) مثلاً : يرى أن لها أصلاً واحداً وهو التَّكسُّر . ودليله على ذلك أنه : يُقال : "جَشَّشْتُ الحَبَّ أَجْشُهُ . والجَشِيشَةُ : شيء يطبخ من الحَبِّ إذا جُشَّ" (30) . لكن ما يستعرضه بعد ذلك من دلالات هي في الغالب نقول مجازية احتاج إلى تبرير استعمالها بحجج المشابهة . من ذلك : "ويقولون في صفة الصوت : أَجَشُّ ، وذلك أنه يتكسر في الخلق تكسراً" (31) .. وأما قولهم : "وجَشَّشْتُ البئرَ : إذا كَتَسْتَهَا ، فهو من هذا لأنَّ المُخْرَجَ منها يتكسَّر" (32) .

وهذا يدفعنا إلى الملاحظات التالية :

- إن الدلالة الأصلية في نظر ابن فارس هي فيما يبدو تلك الدلالة الحسية التابعة من الأصل البدوي . وقد أورد عدداً من الاستعمالات المجازية وحتى الخاصة ، ونَبّه إليها أحياناً وصرح بأنّها من المجاز أو المستعار أو المشبّه أو المحمول ، وهو غالباً ما يضعها في آخر المادة فلا يورد بعدها إلا الشاذّ عن أصوله . وهذا دليل على أنه لم يتجاهل ظاهرة

(29) المرجع نفسه ، 1 / 202 .

(30) نفسه ، 414/1 .

(31) نفسه ، 414/1 .

(32) نفسه ، 415/1 .

التطور الدلالي وسعى إلى وضع إشارات تهدي إلى حركتها . ولا يتقص عمله إلا تحديداً تواريخ لها .

- اشتراك عدد من المواد ، المتشابهة في حرفين ، في الدلالة الأصلية : فدلالة القطع مثلا تشترك فيها المواد التالية : [جزع ، جزل ، جزم ، جزح ، جزر..] ، ودلالة تجمع الشيء تشترك فيها المواد التالية : [جسم ، جسأ ، جسد ، جسر ..] وهذا توظيف دلالي لمفهوم الاشتقاق الأكبر عنده .

- قيام التطور الدلالي عنده في الغالب على مفهوم التجريد ، وهو من مظاهر تطور المتكلم ورقبه الفكري والحضاري ، وهو ضرب من الاقتصاد في المفردات مقابل تكثيف في دلالاتها .

- تزييل التعريف ضمن المستويات التالية :

أ- التمييز بين الدلالة الأصلية والدلالات الفرعية ، ولعل من فوائد التأصيل الرجوع إلى دلالات قديمة جدا لم تعد الحاجة إليها قائمة ، لولا مسألة التأصيل هذه ، كمادة (أرض) مثلا ؛

ب- الاستناد إلى الاشتقاق أو الصّرف المعجمي (تلازم التوليد الشكلي والدلالي) ؛

ج- تزييل المادة ضمن السياق (شعر ، قرآن ، نثر ..) ؛

د- تزييل المادة تزييلا أسلوبيا وبلاغيا ، وربطها بالبيئة والعلاقات الاجتماعية والقبلية .

وهو في كل ذلك لا يراكم الدلالة بل يصلها برابط معين من داخل اللغة أو من

خارجها .

- منهجه يعين على تصوّر أفضل لقضية التطور الدلالي في تكامل مع الصّرف

الاشتقائي ، وذلك بتثبيت الأصول ثم تمييز فروعها الاشتقاقية من ناحية ، والاستعانة

بالنظام الصبغي الصرفي من ناحية ثانية ، وهو يدلّ على تنبّه إلى العلاقة بين المفردة

وصنفها ومشتقاتها . والاشتقاق هنا هو العلامة الدالة على فارق ما بين اللغة القديمة

واللغة المتطورة . وهذا ما يفسّر لماذا ينطلق عمل ابن فارس من المنابع الأصلية متّجها إلى

ضروب من الاشتقاقات الملائمة لاحتياجات المتكلم . وهو ما يكرس الصلة بين القديم والحادث في المادة ذاتها وفي الصيغة الصرفية .

الحبيب النصراوي
المعهد العالي للغات - تونس

المراجع

- ابن جني ، أبو الفتح عثمان : الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، ط 2 ، المكتبة العلمية ، القاهرة ، 1956 (3 أجزاء) .
- ابن دريد ، أبو بكر : كتاب الاشتقاق ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، القاهرة ، 1958 .
- ابن فارس ، أبو الحسين أحمد : - معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، القاهرة ، 1366 هـ (5 أجزاء) .
- الصاحبي ، تحقيق أحمد الصقر ، دار إحياء الكتب العربية ، 1977 .
- أنيس ، إبراهيم : من أسرار اللغة ، ط 7 ، القاهرة ، 1985 .
- البكوش ، الطيب : بعض الإشكالات المنهجية الخاصة بالمعجم العربي التاريخي ، مجلة المعجمية ، 5 - 6 (1989 - 1990) ، ص ص 387 - 407 .
- سيبويه ، أبو بشر عمرو : الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار سحنون للنشر ، تونس ، 1990 (5 أجزاء) .
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة : المعجم الكبير ، القاهرة ، 1970 - 2006 (7 أجزاء) .